وجب نزح جميعه كل وقع ميت أجنبي والا فلا وقيل يستحب والمسور مستعمل

النجاسة إن بقيت بلا تغير استعمل الزجل عليها وإلا نزح وشوا النزح منه كبير وقيل

اعتبر وارم بشوك كسبع وكثير نجاسة مشهورها طرح حله لا فعلا وهي جارية

وموز حي وما دخل جوفه وصوف شاة ميتة وشعرها وعظمها وقرونها وظفرها

بفضل شراب الآدمي لا ما حط برأسه وبقية سؤر الهرة ما لم تباشر نجاسة عرفية

دون غيرها والبغل من المأذون في اتخاذه واستعمل قليل الماء ومتوضأ به وعلى

أجزأه وعنه لا يجمع بنية الوضوء به إن قل ولا بأس بما أصابه يجب الثوب نضحه

غسل إناء ما لا يطعم على الأظهر ولا حرج في نوعه فطاهر وزوي وجوبه ولا

يختص بعض عمر الخادي على الأصح للداخل به أو رجله فيه عنو قصد الاستعمال

على المشهور وسعها وإن تعذر تعبدوا على المشهور فيهما وقيل فيه إزالة وقيل

نجاسته والسبع تعبد وقيل التحرير المنع بقلة ولا تتنجس بموت كل مائع

ويراق ماء على المشهور وقيل ومطلقا وقيل إن قل ولا يطهر الخنزير وزوي

يطهر بتدخل السباع لاستعمال النجاسة في

ما ليس من حيوان إلا المسكر فطاهر كخل وفي عود الماء بمخالطة الكلب والخنزير قولان

وعفي عن المشقوق عن الماء فقط ودمع الحي ونقاعه وعماطه وبيضه ولو أكل فجسا

طاهر وكذا عرقه خلافا لسحنون وميتة البحر طاهرة ولو كانت مما يعيش في البر

كضفدع وسرطان وتمساح وسلحفاة خلافا لابن نافع وكذا ما لا نفس له سائلة كعقرب

وزنبور خلافا لسحنون والذكي وجزء له ولو جلدا من غير مميز وقيل مطلقا دون خنزير

طاهر كعظم وشعر وريش ولو من ميتة لا جزء وقيل نجس من خنزير

وقيل وكلب ولبن الآدمي كالدم ولو أكل نجاسة على المشهور ومن المحرم

يجمر من غير بما كلحمه وقيل كظاهره وقيل كذكاته من المحرم وبول المباح وروثه كالدم

الا ما يأكل نجاسة وقال أشهب كلحم الكلب يذبح وقيل نجس والحمراء والبلغم كالدم

كمرارة مباح ومسك وفارته وما لحم من عض وشبهه وما صار خلا وإن بعلاج على الأرجح

وإناء الذراهة وزرع سقي بنجس على المشهور وفي غسل الطعام لتوهم البر كالنجس

السائلة نجس ولو فوقه على المشهور ومع البراغيث قولان وقيل بالفارة منها لا كان

جميعا دع والأجلا والطاهر كمداد الآدمي كخل وسنور وابن الغضار خلافا لابن الفارس

وابن حبيب وقيل بنجس الكافر فقط والخمر وفوه بنجس خلافا لابن بابة وابن المواز

والبيض الذي نجس كالخارج منه من الميت بعد موته اهـ كفى بتغير رائحة الطعام

وقال الفيومي وشابه أحدا وحامض العزيز ورماد النجس مثله وخرج مرارة الجلالة

وبيضها لمباشرة وهل حكمه كذلك أو طاهر كخلق والبعار المطبوخ بالنجاسة

وفيما دون ذلك ما لم توقف وقيل ما لم يعين فاذا مضوا اذا مثلا راجعها بما شاء او بانت منه واتفقوا
انها اذا راجعها ما لم توقف وتوطأ خلاف الجار فيما لو تزوج بلا نية فخالها ام ولد لزمه الظهار وان تزوجها او ارتفقه بعفو كبعد سنة تتجزو بوقف كمدة سنة عم على المشهور وفيما جار
فلا لم اتزوج عليك فانما يلزمه عنه اليمين او نية الترك والمدة معينة فيمضي فيما
ويبقى منها ويفيء بالله اجل الايلاء من يوم اليمين ولو قال ان دخلت الدار فانت علي كظهر
امي لم يبر بمجرد تغيير الكيفية قبل الدخول ولو قاله لاربع فدخلت واحدة لزمه الظهار
في الجميع على الاصح وثالثها في الداخلة بخط وتعددت الكفارة ان قال ان مرة دخلت منكن
فهي علي كظهر امي فحسب مرة دخل او اينكر او كل امرأة اتزوجها عليك او عاد ثم ظاهر
وقال لواحدة انت علي كظهر امي ولاخرى وانت مثلها او خاطب كلا واحدة بالظهار
على حدة وكفر لكل مرة دخلت منكن على الاصح وفي كل امرأة اتزوجها قولان ولو قال ان تزوجت عليك
انت علي كظهر امي او ومن اتزوجها من النساء او ان تزوجت فكل على الاصح في الجميع جاز ان يتزوج
واحدة تزمه الظهار على المنصوص ولا يغشاها حتى يكفر ثم لها ان يتزوج البواقي واكثر
او علقه بصفة ثم قال ان اينوي كفارات فيلزمه كلما وطيء ثم كرره او علقه بمختلف وهل
لا يطأ ما حتى يكفر عدد ما نوى او له ذلك اذا كفر مرة وهو باطل وقيل ان حنث قبل التكفير اجزاه
واحدة وقيل ركفارة واحدة الظهار ربع بيمين فقدمه وحنث ثم اراد العود كفارة وبالعكس

وصح بما فيه ظهار موبد ثم سماها كظهر امي او عمتي لا ان خرف الظهر على المشهور
وقيل التشبيه بالحرمة كيف كان وهو لا ينوي في دعوى الطلاق على المشهور وثالثها
لو لم ينو الثلاث وحمل على ما يعلم معتبر الظهار وان حمله وينوي انه طلاق فيه
ظهار اتجاها ويوخذ بالطلاق معه ان نواه وحضرته بينة على الاوراجاء مستبعدا
جدا ويلا ومدارج النسب والرضاع والمصاهرة سواء جار قال انت حرام وكامي
او مثل امي فيه كونه ظهارا او طلاقا ان نواه فواحد رجعي او مطلقا او ارفاما عليه بينة
اخذ بهما معا تاويلا وقيل في حرام مثل امي سوى البتات ويوخذ بالظهار ورد هما
والمشهور في احرم مراعاته ظهارا الا ان ينوي الطلاق وقيل لو نوى وثالثها البتات
وكنايته الظاهرة كامي او خذها او عضو منها او انت امي الا ان قصد كرامة
كيا امي او باعتة وياخالتة ونحوه وسقيه فايلة وينوي في الطلاق على المشهور وقيل ظهار
والا بصدور جنية الطلاق وثالثها طلاق والا ان يسمي الظهر وقيل لا ينوي طلاق ولا بالبراءة من الاربع
ولا يصدق في انه لم يقصد الظهار على المشهور فيهما وان نوى على المشهور فيهما ودنيا بعد
البناء على الاصح وينوي قبله وفي كظهر فلانة الاجنبية فالاقرب ظهار ان كانت
ذات رحم امه او خالة او غيره فيبقى طلاقه وسئل لو نوى الظهار وعليه الاكثر او يتعدد
على المزوج ما نواه تاويلا اما الموقت فمتى جاء بما يلزمه شيء كاد وطئت وكلمتك وطلت

لها الخرقة ما اتلفه عليها وشلله في المشهور وان قال سرق منى او لعله لم يسمع مدع مر بينة وانتفت
التهمة لمستعمل الوقف او ناظره او لولده الكبير او لولي الصغير ولا يثبت هو بنكول مجرد في غير
تهمة الا مع يمين مدع فيما يثبت بشاهد ويمين ولا يكفي منها بعد بخلاف مدعى عليه التزما
ثم رجع على الاصح وتهم النكول بغول لا احلف وتشبهه وانا ناكل او احلف انت او بينة دعى عليها منتفية
عنه وارد ذلك على مدعى فسكت نزم الاجله الحلف وان ابى الا خر ويصير الحاكم الناكل حكم النكول ولو نكل
مدع عن يمين رد ثبت عليه صفة الموت وعكسه لواحد من الغرماء فنكل الطالب ثم نكل المطلوب لزمه
وان حلف برئ ومر استعمال لحساب ونحوه اسهل كما تقدم ومر اشبعنا ذلك دعواه على المدعى عليه سمعت
دون خلطه كعلى صانع وتاجر بسبوق للبعض على بعض او مر بيتهم في مسجد مع غيره نصلاة
او درس وحديث ونحوه الا بما وكودبعة بملك مثلها وهو قريب والمدعى عليه يودع مثلها
وشهر موجب لايداع وكساجر في رفقة ومودع لسلعة بعينها بيد غيره وقيل لا يحلفه حتى يثبتها
بخلاف مدعى شراء سلعة مر وقبضها بصوب ويحلفه بدونها وكدعوى على ميت دين فله او عند
مورثه على شخص منكر لوجود دعوى متباع على ما ذوار سيده فبمن منكذا يحلف له السيد بدونها
وان لم تشبه عرفا كدعوى حائض ساكنة بلا مانع على اجنبي غير شريكه منصرف وان بلا هدم وبناء
على المشهور ومئة سنين وقيل ثمان وقيل ما يعد طويلا لم تسمع ولا بينة وبه يعبر الحاوي حينئذ
فولان بخلاف هدمه لخوف سقوطه او اصلاح خف جار كان غاب بينته بعيدة كالسبعة الايام
سمعت وبيما قرب كاربعة ايام ان ثبت عذره عن الغدوم فولان ولو نازعه في المدة او بعضها او كان
وارثا واد عى نفي العلم حلف على العلم كان شهدت بينة انه اسكن الحاير او ساقاه او اعمره وتبرئ ذلك
وحلف لرد دعوى الحاير انه باعه ونحوه وان تمسك باليازة بخط ولا يعبر له وتصرف الشريك الاجنبي
بكهدم وبناء كنصف في غيابه وفي شريك قريب هدم وبنى في العشر سنين قيل حيازة وقيل حتى تطول
كاربعين سنة وقيل خمسين وانكر ويكون بالتجهيز بتبييع وصفة وصدقة وعتق وكتابة ووطء
وان لم يطل صراحتا وفي بيع وابراء وابنه جاما لو بنى الاب او الابن هدم في حياة الاخر او بعد موته

لا يمنع الموز بذلك على المشهور الا بطول تبلد فيه اليسناء وينقطع معه العلم والا جر في حيازة الدراهم
بيع الدواب والاصواف وتبن ومر فيهما في الاجنبي فيع الدابة وامة الخدمة المستثناة وبيض اه في عرض
وعبد جاز بغير في بيع غير شريكه او معلوم او صلص شريكه او هدم فيه لكونه حيازة لا الثمار للصرم
دون الغرس في بيع في كور السكنى والزرع في العش سنين حيازة لمولود وهو غير شريك وان هدم
وبنى وان طال جدا الا قرار ولو سكت حائز ببناء ملكه ثم ادعاه كان مغصوبا بغصب او استطالة فوراة
بيع الاجلاد وهو ان شرط له عمر كفلان وحمولة ومعاقر فمط جاز توسط كدعوى دين سمعت ومحكى
مر بينته ولا يمين في خلطة على المعروف وعليه اهل المدينة والخلطة المبايعة بدينار مرة او بنقد
مرارا وقيل لا كثيرا لا يبيع وشراء وقيل بين الدعوى بما يشبه ويعمل بالعمل فولان وعلى اعتباره
فهل الى ادنى السلم او الغرض فولان وسلم تبعا وان تقطع البيع او السلف فولان وحلف متهم بدون
خلطة على الاصح وتثبت بشاهد او امرأتين لا يمين على الاصح ولا يحلف مدعى عليه اقر بينة
مدع بعداوة او جرحه على المشهور ولا يمين بمجرد دعوى لا تثبت الا بعد بين كنكاح وطلاق وعتق
ونسب وولاء ورجعة وقتل عمد ولا تردد ولو استحلف خصمه مع حضور بينة بعلمها تاركا لم
تسمع على الاصح وسئل بكتب في الترك الاعراض او لابد من التعريض فولان ولم يعلم ببينة جاء الغيام
بها وحلف في نفي العلم بيمينه ولو احلف خصمه بدون حاكم وله بينة بعيدة جاء الغيام لا ان صالحه
على مئة ثم بعدها جاء بالجراح المجروح موجبها فود في نفس فما دونها ودية وقيمة وادب
وكفارة في نفس والنظر في العمد وفيما في الفتل والغيل والغائل وشرط القتل كونه عمدا
محضا حراما ومقصد الضارب الى المضروب بما يقتل مثله وان لم يقصد القتل على المشهور مباشرة
او سببا فالمباشرة كفتله بحديدة او بثقل عمدا او بمثقل كعصا اثنيه وتتابع وخرقه
وتغريقه ومنعه مراكل او شراب لمونه وكذا ان لطمه او كزه او ضربه بعضا او رماه بحجر عمدا
الا لادب وقال النخعي في اللطمة وما بعدها ارقام معتادا قيل العمد كضربة من رجل شديد لمن يضعف